

خمسون درسا في الاقتصاد الاسلامي

1- فئة تتمتع بطاقات فكرية وعملية فهي قادرة على توفير معيشتها في مستوى مرفه. 2- فئة تستطيع أن تعمل ولكنها لا تنتج إلا بقدر ما يشبع حاجتها الأساسية فقط. 3- فئة لا يملكها أن تعمل لضعف بدني أو عاهة عقلية. والفئة الأولى مادامت تعمل في الحدود المقررة لها إسلامياً فهي تملك نتيجة عملها وإن زادت عن حاجتها. فالعمل هو أساس التوزيع بالنسبة لها. والفئة الثانية يركز دخلها لي أساس الحاجة فقط لعجزها عن العمل وفقاً لمبادئ الكفالة العامة والتضامن الاجتماعي في المجتمع الإسلامي. والفئة الثالثة تعتمد في دخلها على العمل والحاجة معاً ليتها لها العيش بالدرجة العامة من الرفاه. والإسلام باعترافه بالعمل كأداة للتوزيع يفتح المجال لظهور كل الطاقات الإنسانية للأفراد على أساس التنافس. بينما تؤدي الشيوعية إلى تجميد هذه المواهب لدوافع الطبيعة لعدم اعترافها بالعمل وعدم سماحها بإيجاد ملكية أوسع نطاقاً من حاجة العامل فلا يبقى للفرد أي دافع للعمل فوق ما يضمن له سد حاجته الأولية مادام لا يملك نتيجة عمله الزائد عن حاجته الأولية. وهكذا يقف الجهاز الاقتصادي عن التطور والنمو. وعدم اعتراف الاشتراكية بالحاجة كأداة أخرى للتوزيع يؤدي إلى لزوم قناعة العامل الضعيف بثمار عمله فقط والعيش بأدنى حد وبهذا لابد للاشتراكية أن تستيع الفوارق الكبيرة بين مستوى معيشة العامل الضعيف والعامل الموهوب بينما لا يستيع الإسلام مثل هذه الفوارق حينما يرفع من مستوى العامل الضعيف على أساس حاجته التي أقرها له بتشريع مبدأي التكافل والتوازن الاجتماعي. ثم إن الاقتصاد الاشتراكي لا يستطيع تفسير حق الفئة العاجزة عن العمل في الحياة مادام لا يرى التوزيع إلا على أساس العمل فقط. - وأما الإسلام فهو إذ يحدد التوزيع على أساس من القيم الخلقية الثابتة فلا بد له أن يقلص آلام الحرمان بأكبر درجة ممكنة ومن هنا فهو يوزع قسطاً من الثروة على الطبقة العاجزة بوصفها جزءاً من المجتمع الإنساني تحقيقاً للمثل الأعلى للمجتمع السعيد. وهكذا تصبح الحاجة لهذه